«السجائر الإلكترونية» تضع منظمة الصحة العالمية في مأزق جديد

تزامناً مع الاحتفاء باليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ 2020، والذي يصادف 31 من شهر مايو من كل عام، انتقدت كوكبة من الخبراء الدوليين المستقلين، الذين ليس لديهم روابط متضاربة مع صناعة التبغ أو السجائر الإلكترونية، النهج الخاطئ الذي تتبعه منظمة الصحة العالمية تجاه الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك السجائر الإلكترونية. إذ يشعر الخبراء بالغضب من العداء العقائدي من جانب منظمة الصحة العالمية ضد التكنولوجيا والتقنيات الجديدة في هذا المجال؛ ويخشون من أن تهدر منظمة الصحة العالمية الفرص التي تجنب الملايين من الوفيات المبكرة الناجمة عن التدخين.

وقال البروفيسور ديفيد أبرامز من كلية الصحة العامة العالمية بجامعة نيويورك: «نحن على يقين تام أن السجائر الإلكترونية وغيرها من منتجات النيكوتين الخالية من الدخان أقل خطورة بكثير من التدخين؛ وأن أولئك الذين يتحولون إلى استخدام السجائر الإلكترونية يشعرون بتحسن سريع في صحتهم. ورغم كل ذلك، تواصل منظمة الصحة العالمية تشديد الحظر التام أو التنظيم المفرط لهذه المنتجات. وهنا السؤال يطرح نفسه: هل من المنطقي حظر منتج أكثر أمانا بينما تتوفر السجائر في كل مكان ومتاحة للجميع؟».

وأعرب الخبراء عن قلقهم تجاه ما تقوم به منظمة الصحة العالمية حيث تحيد عن أهدافها الرئيسية الدولية للحد من انتشار أمراض السرطان القلب والرئة. وتتطلب أهداف التنمية المستدامة [1] تخفيض معدل الوفيات بسبب الأمراض غير المعدية بمعدل الثلث. وهنا، علق البروفيسور الفخري روبرت بيغلهولي من جامعة أوكلاند بنيوزيلندا والمدير السابق لقسم الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة بمنظمة الصحة العالمية قائلا: «إذا لم تنتهج منظمة الصحة العالمية رؤية مختلفة وتسارع بتبني الابتكار في سياسات التبغ، لن تستطيع تحقيق أهدافها العالمية المتمثلة في الحد انتشار أمراض السرطان القلب والرئة. إن تشجيع المدخنين على التحول إلى بدائل أخرى قليلة الخاطر من شأنه أن يحدث فرقا كبيرًا في انخفاض نسب الأمراض بحلول العام 2030 ، إذا أرادت منظمة الصحة العالمية أن تسير وراء الفكرة بدلا من وضع العراقيل التي تحول بينها وبين تطبيقها.

وقد ادعى توم ميللر، المدعي العام للدولة الذي قضى أطول مدة في الخدمة في تاريخ الولايات المتحدة والذي لعب دورًا رائدًا في محاسبة صناعة التبغ ، بأن منظمة الصحة العالمية ضلت الطريق في تحقيق رسالتها أهدافها بالرسالة والهدف؛ حيث قال: «يبدو أن منظمة الصحة العالمية قد ضلت طريقها ونسيت دورها الرائد في انقاذ الأرواح والحد من انتشار الأمراض. ويمكننا تحقيق هذه الأهداف السامية عن طريق مساعدة المدخنين وتشجيعهم على التحول من السجائر إلى استخدام المنتجات الأقل خطورة. وهذا يدفعنا إلى تعزيز الشفافية والمصداقية بشأن المخاطر الأقل بكثير، فضلا عن تبني نظم ولوائح أكثر ذكاءً لجعل التحول إلى المنتجات الأقل خطورة أكثر جاذبية لدى المدخنين الذي يرغبون في الإقلاع عن التدخين.»

وأضاف الخبراء أن منظمة الصحة العالمية ضلت الطريق بشأن مسألة التدخين؛ حيث قال تكي بانجيستو، الأستاذ الزائر في كلية Lee Kuan Yew للسياسة العامة لدى جامعة ستافورة الوطنية والمدير السابق لسياسة البحث والتعاون في منظمة الصحة العالمية: «عندما شرعت منظمة الصحة العالمية في صياغة ورسم معاهدة دولية لمكافحة التبغ بدءً من العام 2000، كان الهدف واضحًا؛ حيث تسعى، عبر هذا المعاهدة، إلى معالجة وباء الأمراض المرتبطة بالتدخين حول العالم. ولكن، يبدو أن منظمة الصحة العالمية لم تسير وفقًا لما رسمته وصاغته بل الأمر زاد سوءً حيث اتخذت مواقف غير قابلة للتطبيق أو غير قابلة للتفاوض وتبنت آراء حملت نتائج عكسية لا تدعمها العلم الصحيح. ويبدو أن المنظمة أهملت مهمتها الأساسية المتمثلة في توفير «أعلى مستوى ممكن من الصحة لجميع الأفراد»، بما في ذلك مليار مدخن على مستوى العالم؛ ومعظمهم يرغبون في تجنب المرض والوفاة المبكرة.»

وقد طالب البروفيسور جون بريتون، أستاذ علم الأوبئة في جامعة نوتنغهام ومدير مركز المملكة المتحدة لدراسات التبغ والكحول، منظمة الصحة العالمية بضرورة تركيز جهودها على الأهداف الرئيسية المسببة لأمراض السرطان القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي. وعلق قائلا: « بمناسبة اليوم العالمي للإمتناع عن تعاطي التبغ، يجب أن تسير منظمة الصحة العالمية وفق نهج صحيح يمكنها من تحقيق هدفها الرئيسي: كيف نخفض نسب التدخين لأكبر عدد وبأعلى معدل؟. نحن نعلم أن منظمة الصحة العالمية تتبنى رؤية صحية للحد من الضرر في مجالات أخرى من الصحة العامة بما في ذلك الأدوية غير المشروعة والصحة الجنسية. وإذا كانت منظمة الصحة العالمية تسعى إلى تحقيق أهدافها للحد من انتشار الأمراض، فإنها تحتاج إلى تبني استراتيجية تستهدف المدخنين الذين لا يستطيعون الإقلاع عن النيكوتين. وإن المنتجات الخالية من الدخان، التي بدأت في الظهور منذ العام 2010 تعد خيارا عمليا لهذه الفئة. وإن نهج منظمة الصحة العالمية المتمثل في «الإقلاع أو الموت» تجاه المدخنين ومعارضة الحد من الضرر لن يحقق الفوائد المرجوة.»

منظمة الصحة العالمية

وهنا سلط البروفيسور راجيش شاران، من جامعة شمال شرق هيل، شيلونغ – الهند، الضوء إلى الوضع في الهند: «تتحمل الهند أعباء صحية ضخمة ناجمة عن أمراض السرطان القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي، والذي يتسبب فيهم التبغ بأشكاله الكثيرة المتنوعة، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 200 مليون مدخن يستخدمون الأدوات التقليدية مثل الجوتكا والبان و 100 مليون آخرين يستخدمون منتجات التدخين مثل البيديز والسجائر. وإن الفئات الأكثر تضررا هي الفئات السكانية المهمشة والمعدومة، بما في ذلك النساء. وفي رأيي، كان الانخفاض في تعاطي التبغ بطيئا بشكل يثير القلق على الرغم من تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية مزارعي التبغ والبيئة وفقا لمعايير WHO-FCTC في الهند. وفي اليوم العالمي للامتناع عن التدخين 2020، اتمنى أن يكون انخفاض تعاطي التبغ بجميع أشكاله ومظاهره أكثر قوة! وإن المشهد المعقد في استخدام التبغ في الهند يضمن تحول نموذجي في الطريقة التي تتبعها منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ WHO-FCTC لتبني منهجية الحد من الضرر.»

وأعرب الخبراء عن قلقهم بشأن الطريقة المبالغ فيها التي تتعامل بها منظمة الصحة العالمية مع صناعة التبغ، في الوقت الذي كانت فيه الصناعة تشهد تحولا مفيدًا جدا بسبب التكنولوجيا الجديدة. ووفقا لديفيد سوينور– مركز قانون الصحة والسياسة والأخلاقيات ، جامعة أوتاوا – كندا: «تتعامل منظمة الصحة العالمية مع السجائر الإلكترونية كما لو كانت جزءًا من الحيل والتكتيكات التي تنفذها Big Tobacco. ولكن هذا خطأ بنسبة 100%. في الواقع، تعمل المنتجات الجديدة على تحول تجارة السجائر المربحة في صناعة التبغ وتقليل مبيعات السجائر؛ وهذا ما نسعى إليه من خلال الابتكار؛ لكن منظمة الصحة العالمية ومسؤوليها من القطاع الخاص عارضوا ذلك جملة وتفصيلا حتى ظهرت دعوات تنادي بتشديد الحظر التام على هذه المنتجات. كل ذلك يجعلهم يتحازون لمصالح Big Tobacco في انتاج السجائر بدون أن يدركون ذلك. والأسواء من ذلك، يعمدون إلى عدم تبني التقنيات الجديدة في هذا المجال ويحمون احتكار القلة الحالية للسجائر.»

وقد استشاط الخبراء غضباً من الموضوعات المتعلقة باليوم العالمي للامتناع عن التدخين؛ حيث قال كليف بيتس، من شركة Counterfactual Consulting والمدير السابق لشركة أكشن للتدخين والصحة (المملكة المتحدة): «بما أن التدخين هو السبب الرئيسي لإنتشار الأمراض جراء التبغ، فلماذا تستخدم منظمة الصحة العالمية باليوم العالمي للامتناع عن التدخين لاستهداف أحد أكثر البدائل فعالية وشعبية ؟ نادرًا ما نرى إعلان صناعة السجائر الإلكترونية للمراهقين ولا نرى أطفالا يستخدمون في الإعلانات التجارية للسجائر الإلكترونية أبدًا – ولكن في اليوم العالمي للامتناع عن التدخين، نرى مشهداً سخيفا من قبل لمنظمة الصحة العالمية للترويج للإعلانات يظهر فيها الأطفال يستخدمون السجائر الإلكترونية. فأنني أتعجب بما يقومون به، ماذا يعتقدون بما يفعلون؟.

بعد تخفيف إجراءات الحظر في جميع أنحاء العالم خلال مايو

«المركز»: ارتفاع أسعار الأسهم المحلية والعالمية وأسعار النفط بنسبة 50 في المئة

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر مايو 2020، أن الأسواق الخليجية واصلت ارتفاعها خلال شهر مايو، حيث بلغت نسبة الارتفاع 1.3% خلال الشهر وذلك بعدما شهدت تحسنًا كبيرًا في أبريل. كما واصلت أسواق النفط انتعاشها، مستردة بعض خسائرها المتكبدة لهذا العام.

أما على الصعيد المحلي، سادت حالة من الإيجابية في أداء الأسواق الكويتية، حيث حقق المؤشر العام للأسهم الكويتية مكاسب بنسبة 0.4% في شهر مايو. ولا يزال النشاط الاقتصادي يتلقى بعض الصدمات، حيث فرضت الحكومة الكويتية حظر تجوال لمدة 20 يومًا في الفترة من 10 مايو حتى 30 مايو في سبيل الحد من تفشي وباء كوفيد-19. وبالرغم من ذلك، فقد تم تخفيف إجراءات الحظر في نهاية الشهر، مما جعل الكويت ثالث دولة خليجية بعد الإمارات والسعودية تخفيفًا لإجراءات الحظر. وواصلت الحكومة والبنك المركزي اتخاذ التدابير لدعم الاقتصاد، حيث خصصت البنوك المحلية 2 مليار دينار كويتي لمحفظة القروض الميسّرة، والتي من المتوقع أن تمنح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات والعملاء المتضررين من تفشي الفيروس. وفي الوقت نفسه، طلب بنك الكويت المركزي من بيت التمويل الكويتي إعادة تقييم استحواذه على البنك الأهلي المتحد، الأمر الذي تسبب في تراجع أسهم البنك الأهلي المتحد المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 9.2% خلال الشهر. ومن بين القطاعات، كان قطاع المواد هو القطاع الأكثر تحقيقًا للربح من بين قطاعات أسواق الأسهم الكويتية بنسبة 5.5%، في حين سجل قطاع النفط والغاز أكبر خسارة بتراجع نسبته 4.9%.

المركز المالي الكويتي

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع بنسبة 1.3% لهذا الشهر. كما أعلنت السعودية وقطر والكويت وعمان عن تحقيق أرباح. وارتفع مؤشر تداول السعودي بنسبة 1.4% لهذا الشهر، يليه مؤشر قطر الذي ارتفع بنسبة 0.9%. بينما أعلنت أبوظبي ودبي والبحرين عن تكبد خسائر بنسبة 2.1% و4.0% و3.1% على التوالي. وصرحت وكالة التصنيف العالمية فيتش بأنه من المتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي عجزًا ماليًا بنسبة 15% – 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وأشارت الوكالة إلى أن عجز قطر يصل إلى 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

واتخذت السعودية خطوات للحد من اثر انخفاض أسعار النفط على موازنتها معلنة عن وقف صرف بدل غلاء المعيشة للمواطنين بداية من 1 يونيو، وكذلك رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% بداية من 1 يوليو. وفي المقابل، صرحت السلطات الإماراتية بأنها لا تنوي زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى أكثر من 5%. كما أعلنت عُمان عن خفض إضافي على موازنتها بنسبة 5% خلال آخر إعلان لها في مايو، ليتم تقليص موازنة الحكومة بنسبة 10% في المجمل.

كما أشار تقرير «المركز» إلى أن شركة سابك كانت أفضل الشركات القيادية أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حققت ارتفاعا بنسبة 14.6%. بينما سجل بنك أبوظبي الأول خسارة بنسبة 4.0% خلال الشهر. وكان البنك قد أعلن في وقت سابق أنه أوقف مناقشات الاستحواذ على الأصول المصرية في بنك عودة اللبناني بسبب ظروف السوق الصعبة.

وسادت حالة من الإيجابية في أداء أسواق الأسهم العالمية للشهر الثاني على التوالي مع ارتفاع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 4.6% في مايو. وارتفعت الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) بنسبة 4.5% للشهر على الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.8% في الربع الأول من عام 2020 على أساس سنوي. وقد انخفضت الأسواق الأمريكية في الوقت الراهن بنسبة 5.8% فقط على أساس سنوي حتى الآن، وهو معدل انخفاض أقل بكثير من معظم الأسواق العالمية على الرغم من أن معدل البطالة في البلاد بلغ أعلى مستوياته منذ الكساد الكبير. وظل مؤشر سوق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) إيجابيًا، حيث حقق مكاسب بنسبة 3.0% للشهر. وكشف الاتحاد الأوروبي عن تفاصيل خطة التحفيز الاقتصادي التي سيصدر من خلالها سندات بقيمة 750 مليار يورو. على أن توزع 500 مليار يورو على شكل منح و250 مليار يورو على شكل قروض للدول الأعضاء. ولا تزال الخطة رهن الموافقة من قبل برلمانات الدول الأعضاء. كما شهدت الأسواق الناشئة ثباتًا في أدائها خلال الشهر، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.6%.

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 37.8 دولار أمريكي للبرميل في نهاية شهر مايو 2020، بما يعني زيادة شهرية بنسبة 49.7%. كما شهدت السلع المتقلبة ارتفاعًا خلال الشهر تزامنًا مع تخفيف إجراءات الحظر في العديد من الدول. وأعلنت السعودية أيضًا أنها تعتزم خفض إنتاجها اليومي من النفط بمليون برميل إضافي اعتبارا من يونيو 2020. وواصلت أسعار الذهب ارتفاعها بشكل مطرد، حيث ارتفعت بنسبة 2.8% في مايو. بينما ارتفعت أسعار الفضة بنسبة 18.8% خلال نفس الفترة.

- ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز المُركّب لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.3 % في مايو

«جنرال موتورز» تطلق سلسلة تعليمية صيفية عبر موقع يوتيوب

جانب من الدروس التعليمية

قد تكون الدارس سائرة حالياً على طريق إكمال برامجها الخاصّة للتعلّم عن بعد والتي اتبعتها خلال مرحلة تفشي وباء 'كورونا' المعروف باسم COVID-19، إلا أن الأهل والمدرّسين والطلاب في مختلف الأماكن لا يزالون يتطلّعون بشوق للتعرّف على أساليب جديدة تجعلهم متشغلين ومتمتّعين بالحوافز لتعلّم المزيد من الأشياء خارج قاعات الصفوف خلال أشهر الصيف القادمة. ضمن هذا السياق، تقدّم 'جنرال موتورز' الدعم عبر إطلاق برنامجها الخاص للهندسة الكهربائية تحت عنوان Electrifying Engineering، والذي يشكّل سلسلة مجانية من مقاطع الفيديو التعليمية المصمّمة لتعزيز مهارات الابتكار والإبداع عبر مجموعة من الأنشطة العملية المباشرة، بينما في الوقت ذاته يسهم بتعليم وتثقيف الأولاد حول تقنيات المركبات الكهربائية. سوف يتم نشر حلقات سلسلة Electrifying Engineering عبر موقع 'يوتيوب' كل يوم أحد خلال شهر يوليو 2020. ويقدّم الحلقات عدد من أعضاء فريق 'جنرال موتورز'، وهي تلامس مجموعة واسعة ومختلفة من المواضيع، منها على سبيل المثال كيفية شحن السيارات الكهربائية، مولّدات السيارات الكهربائية، أجهزة استشعار مركبات القيادة الذاتية وغير هذا الكثير. كما ستتضمّن الحلقات مشروعاً هندسياً تفاعلياً تم تصميمه ليمكّن المشاهدين من تنفيذه براحة أثناء تواجدهم في منازلهم وذلك باستخدام الأدوات اليومية التي يتم عادة استعمالها في المنازل. كما تشجّع 'جنرال موتورز' المشاهدين على مشاركة صورة للمشروع بعد إنجازه عبر وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الوسم 'جنرال موتورز' (المدرجة في سوق نيويورك المالي باسم GM) شركة دولية ملتزمة بتوفير أساليب تنقل أفضل وأكثر أماناً وأكثر استدامة للناس. وتقوم 'جنرال موتورز' مع الشركات التابعة لها ومشاريع الشركات المشتركة ببيع السيارات من خلال العلامات التجارية 'شفروليه'، 'بويك'، 'جي إم سي'، 'كاديلاك'، 'هولدن'، 'باوجون' و'وولينغ'.